التوترات السعودية القطرية وانعكاسها على الأوضاع السياسية للبلدين الجذور – الاسباب – النهايات (١٩٩٢–٢٠٢٠)

الباحث: علي إسماعيل هاشم
جامعة واسط– كلية التربية

م. م. صفا حازم مجيد
وزارة التربية – مديرية تربية الكرخ/٣

الملخص

يتناول البحث موضوعًا مهمًا لامس واقع دول الخليج العربي بل تعدى تأثيره الى خارج دول الخليج العربي، إذ تناول البحث الجذور الرئيسة والأسباب الفاعلة التي أدت الى خلق الازمة الدبلوماسية بين دولتين لها ثقلها المؤثر في المنطقة وهي المملكة العربية السعودية ودولة قطر، كان العامل الرئيس فيها هو السياسة الخارجية لدولة قطر التي اتبعها الامير حمد بن خليفة عند تسنمه الحكم عام ١٩٩٥ فتوجت الاختلافات في الرؤى الى ازمة مقاطعة وحصار في عام ٢٠١٤ دامت ستة اشهر وعام ٢٠١٧ امتدت لثلاثة أعوام شملت الدول الفارضة للحصار (السعودية– والبحرين–والامارات العربية المتحدة–ومصر–واليمن) أدت الى انقسام دول مجلس التعاون الخليجي بين مؤيد ومعارض للمقاطعة واستغلال القوى الإقليمية للوضع لزيادة نفوذها في المنطقة وفرض سيطرتها إذ أدّت دورًا كبيرًا في تأجيج الخلافات بين الدول، وبيّن البحث أهمية القوى الناعمة في الخلاف ويقصد به الإعلام إذ استخدمته السعودية والامارات لشنّ حملة تسقيط لحاكم قطر ونشر تصريحات سرية مخترقة واستخدمت قطر قناة الجزيرة العربية لعرض الأفكار المعارضة لسياسات دول المقاطعة، وشهدت المقاطعة وساطة بعض الدول التي سعت للمصالحة اذ انتهت بعضها بالفشل في حين تكلل البعض الآخر بالنجاح مثل: الوساطة الكويتية متمثلة بالشيخ صباح الأحمد الصباح الذي اتخذ موقف الحياد الإيجابي من الازمة وبادر الى زيارات بين الدول؛ لتحقيق تقارب بين الدول تكللت جهوده بقمة العلا عام ٢٠٢٠ وفتح الحدود بين قطر ودول المقاطعة.

الكلمات الدلالية: السعودية، قطر، الازمة، الخلاف، المصالحة.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 36, May 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Saudi-Qatari Tensions and Their Impact on the Political Situation of the Two Countries
Roots_ Causes_ Ends (1992-2020)

Safa Hazem Majeed
Baghdad Directorate of Education Karkh/2
Ali Ismail Hashem
University of Wasit- College of Education

Abstract

The research deals with within it an important topic that touched the reality of the Arab Gulf countries, but rather its impact went beyond countries The Arab Gulf The research dealt with the main roots and active causes that led to the creation of the diplomatic crisis between Two countries that have an influential weight in the region, namely the Kingdom of Saudi Arabia and the State of Qatar, were the main factor in it is the foreign policy of the State of Qatar, which was followed by Prince Hamad bin Khalifa upon his accession to power in 1995, and it was crowned Differences in visions refer to the boycott and siege crisis in 2014 that lasted for six months, and in 2017 it extended For three years, including the countries imposing the blockade (Saudi Arabia- Bahrain- United Arab Emirates- Egypt- Yemen). It led to the division of the Gulf Cooperation Council states between supporters and opponents of the boycott and the exploitation of regional powers to increase its influence in the region and impose its control, as it played a major role in fueling disputes between countries. The research showed the importance of soft powers in the dispute, and it meant the media, as Saudi Arabia and the UAE used it to wage war A campaign to vilify the ruler of Qatar and publish confidential, infiltrated statements, while Qatar used Al-Jazeera Al-Arabiya to display Ideas opposing the policies of the boycotting countries, and the boycott witnessed the mediation of some countries that sought reconciliation As some of them ended in failure, while others were crowned with success, such as the Kuwaiti mediation represented by Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Sabah, who took a position of positive neutrality regarding the crisis and initiated visits between countries to achieve rapprochement Among the countries, his efforts culminated in the Al-Ula Summit in 2020 and the opening of the borders between Qatar and the countries of the boycott.

Keywords: Saudi Arabia, Qatar, The Crisis, The dispute, The reconciliation.

المقدمة:

شهدت منطقة الخليج العربي صراعًا سياسيًا بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر كان له الأثر الكبير على دول المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي إذ تدخلت فيه قوى اقليمية ودولية مستغلة التوتر والاضطراب السياسي لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، ممّا خلّق ازمة كبيرة أدت الى تكتل دول التعاون الخليجي وانقسامه الامر الذي خلق تصدعًا في بنية مجلس التعاون الخليجي، وكانت للخلاف القطري السعودي جذور وأسباب تاريخية قديمة تمتد الى سنوات الحماية البريطانية لقطر واكتشاف النفط والخلاف على احقية التنقيب عن النفط انتهت بعقد اتفاقيات وترسيم حدود، ثم ظهر الخلاف من جديد في عام ١٩٩٢مستغلًا حوادث مفتعلة وتكررت الاصطدامات بين الدولتين؛ بسبب السياسة الخارجية التي اتبعها الأمير القطري حمد بن خليفة آل ثاني الذي استولى على الحكم بانقلابه على والده عام ١٩٩٥ إذ تميزت سياسته بعدم الامتثال لسياسة المملكة العربية السعودية كما هو معروف ومعمول به لدى دول الخليج وإنّما اتخذ له خطًا مخالفًا ومغايرًا مما أدى الى بروز قطر كدولة مؤثره رغم صغر حجمها اثرت التأثير الكبير بثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض دول الوطن العربي، وفي عام ٢٠١٤ كانت اول ازمة دبلوماسية بين قطر والمملكة السعودية تبعتها الامارات العربية المتحدة والبحرين مساندة لها أدت الى سحب السفراء الدبلوماسيين من قطر وبعد عقد اتفاق الرياض تمّ الصلح بين الدول على الرغم من استمرار قطر لاتباعها النهج نفسه المخالف لدول الخليج، وتكررت الازمة الدبلوماسية بشكل اكبر عام ٢٠١٧ وكانت لها مسببات كثيرة اخلت بالاتفاق التكميلي لاتفاقية الرياض المعقودة سابقًا الامر الذي أدى الى مقاطعة قطر اقتصاديًا وسياسيًا مما كان له تأثير حتى في البنية الاجتماعية لشعوب دول المقاطعة وسحب السفراء انتهت بعقد قمة العلا عام ٢٠٢٠ في مدينة العلا في السعودية وكانت القمة الـ ٤١ لمجلس التعاون الخليجي تمّ على إثرها المصالحة بين الدول المتنازعة ورفع القيود المفروضة على قطر.

أولًا: الموقع الجغرافي والاهمية الاستراتيجية لدولتي قطر والسعودية:

تقع المملكة العربية السعودية في قلب شبه الجزيرة العربية وتحتل ما يقارب ثلاثة أرباعها تبلغ مساحتها ما يقارب ٢ مليون كم، وتمتد من الخليج العربي إلى البحر الاحمر فضلًا عن أنّها تبعد عن قارة افريقيا عدّة كيلومترات عند خليج العقبة، أما قطر فتقع على منتصف الساحل الغربي ويمكنها موقعها المتقدم داخل الخليج العربي من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة فيه غير أنَّ مساحتها تعدّ صغيرة جدًا مقارنة مع مساحة السعودية فهي تبلغ ما يقارب ١١٤٣٧ ألف كم[١] .

وباستعراض الموقع لكلتا الدولتين نجد أنَّ المملكة العربية السعودية ودولة قطر تتمتعان بموقع استراتيجي مميز، فهما تقعان على الخليج العربي، وهذا أعطى البلدين أهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي فضلًا عن أنّه أدى دورًا مهمًا في نقل التجارة بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر الابيض المتوسط، وعند اكتشاف النفط في السعودية والغاز في قطر عام ١٩٧١ أعطى الموقع الجغرافي لكلا البلدين أهمية استراتيجية عالمية[٢] .

وما يعزّز العلاقات السعودية القطرية من الناحية الجغرافية أنَّ الدولتين جارتان لهما حدود ملتصقة برية وبحرية ففي عام ١٩٦٥ عقدت بين الدولتين اتفاقية ترسيم الحدود فأصبحت تبدأ من دوحة سلوى في الجنوب حتى خور العديد في الشرق[٣]، فالمملكة العربية السعودية تحدّ دولة قطر من الناحية الجنوبية وقطر تحدّ السعودية من الناحية الشرقية وتتصل قطر بالسعودية برًا بحدود طولها ٦٠ كم أما بحرًا فيمثل خليج سلوى نقطة التقاء بين الدولتين على خط عرض ٢٤درجة[٤]، وهكذا تربط الجغرافية مصير البلدين إذ تشكّل السعودية عمقًا استراتيجيًا لقطر، فضلًا عن أنَّ الواقع الجغرافي يجعل أيّ خطر يهدد قطر مصدرًا مباشرًا لتهديد أمن المملكة العربية السعودية وكذلك الامتداد الاقتصادي والاجتماعي بينهما[٥].

ثانيًا: جذور الخلاف السعودي القطري:

الازمة السعودية القطرية أو ما تسمّى بـ(الخلاف الخليجي_الخليجي) هو ليس خلافًا جديدًا وإنّما يعود بالزمن الى منتصف القرن العشرين، إذ إنَّ الخلاف له جذور تاريخية تتعلق بمشاكل حدودية وكانت قطر احد أهداف السعودية في مجال التوسع نحو الأراضي المجاورة وخضعت قطر للاحتلال السعودي الأول عام ١٧٩٢وأصبح هذا الاحتلال هو المنطلق السعودي للمطالبة بأحقيتها في قطر فيما بعد إذ طالبت السعودية بضم قطر لها لكن وبتدخل من بريطانيا تمّ عقد (اتفاق دارين) عام ١٩١٥ تعهد فيه امير السعودية بعدم التعرض لقطر[٦].

وتمّ توقيع معاهدة ترسيم الحدود البرية عام ١٩٦٥[٧] والتي اعترفت السعودية بموجبها بالحدود مع قطر على الرغم أنَّ هذا لم ينهِ الخلاف؛ بسبب حقوق تنقيب النفط إذ أصبحت مشكلة احقية قطر بالتنقيب عن نفطها مثار جدل فقد التزمت بريطانيا بوساطة الشركات الأجنبية وأيدت قطر طيلة مدّة وجودها في الخليج العربي [٨]، استقلت قطر في ١سبتمبر ١٩٧١رسميًا وبهذا خرجت قطر من الحماية البريطانية [٩].

تطور وتصاعد اسباب الخلاف:

١_حادثة الخفوس: ففي سبتمبر ١٩٩٢انتهزت قطر انشغال المملكة بتبعات حرب الخليج وتوغلت قوة قطرية داخل الحدود السعودية بمسافة ١٤ كيلومتر وأقامت مركزًا حدوديًا بمجموعة خيام في منطقة داخل الحدود السعودية أما الخفوس فهي داخل الحدود القطرية ولم يجرِ فيها شيء، وحاولت قطر التضليل بأنّ الحادثة حصلت داخل حدودها إلا أنَّ الواقع والحقائق وشهادات ابناء البادية المتواجدين بالمنطقة تثبت أنَّ قطر حاولت انتزاع اراضٍ سعودية بالقوة قبيل ترسيم الحدود النهائي بحسب الاتفاق المبرم سنة ١٩٦٥، وأرسلت المملكة قوة صغيرة من (المجاهدين) وهي قوات شعبية من ابناء القبائل تتبع للحرس الوطني إذ طلب الآمر السعودي من آمر القوة القطرية أنْ يطوي الخيام المقام وأنْ يغادروا الاراضي السعوديةً لكن الآمر القطري رفض ذلك[١٠].

وتطور النزاع الى تلاسن ثم تشاحن ثم اطلق الآمر القطري على الآمر السعودي الرصاص فقتل في الحال ثم ردّت القوة السعودية على القوة القطرية وقتلت منهم٣ أشخاص أحدهم مصري يعمل في حرس الحدود القطرية وتم طرد القوة القطرية الى داخل الاراضي القطرية، وعرضت قطر صور القتلى بالتلفزيون وادعت المظلومية ثم اصدرت بيانًا بوقف اتفاقية ترسيم الحدود مع السعودية، وردّت السعودية ببيانٍ نفت فيه الادعاءات القطرية كافة ورفضت قرار قطر بوقف الاتفاقية وعدّت الاتفاقية ملزمة للطرفين ولا يجوز الإخلال بها، وبيّنت رغبتها للتفاوض مع قطر مؤكدة التزامها ببنود الاتفاقية[١١].

وانتهج حمد بن خليفة سياسة عدائية ضد السعودية والخليج عمومًا إذ قامت قطر بمحاولات استفزازية وهي:

- استئناف علاقاتها مع العراق لتكون أول دولة خليجية تعيد علاقاتها مع العراق بعد غزو_الكويت عام ١٩٩١.
- التلويح بالورقة الايرانية وقد أعلنت إيران تأييدها لقطر وعدّت هذه الحادثة تهديدًا لسلامة دول المنطقة[١٢].

- اتجهت قطر نحو تدويل القضية إذ بعث وزير الخارجية حمد بن جاسم رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة يدعوه للتدخل مع التهديد بعرض النزاع على الأمم المتحدة في حال رفضت السعودية سحب قواتها من مركز الخفوس[١٣] .
- اعلنت قطر انسحابها من قوات درع الجزيرة ومقاطعتها لأيّ اجتماع خليجي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تدخل الرئيس المصري حسني مبارك للتوسط بين قطر والسعودية لحل الخلاف إذ قام في ١٧و١٨و١٩ من كانون الأول عام ١٩٩٢ برحلات سريعة بدأها بالمدينة المنورة ثم الدوحة ثم المدينة انتهت في ٢٠ كانون الأول عام ١٩٩٢ التقى فيها حسني مبارك بالملك فهد والأمير حمد بن خليفة وصدر عن اللقاء بيان مشترك من السعودية وقطر ووقعت عليه مصر كوسيط[١٤] وتضمن البيان تنفيذا لاتفاق الحدود الموقع بين السعودية وقطر عام ١٩٦٥ وجاء في الاتفاق إضافة خريطة موقعة من الطرفين يبيّن فيها خط الحدود النهائي و تشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ اتفاقية الحدود خلال عام من توقيع البيان [١٥] .

٢_ في عام ١٩٩٦ اتهمت قطر المملكة العربية السعودية باستغلال بعض افراد قبيلة آل مرة[١٦] المتعاطفة مع الحاكم المخلوع خليفة في محاولة للانقلاب ضد الحكومة القطرية والإطاحة بالحكم لإرجاع الاب خليفة الى الحكم من جديد [١٧] ممّا دعا الأمير القطري حمد بن خليفة الى اسقاط الجنسية وتهجير المئات من رجال القبيلة الى السعودية[١٨] .

٣_ في عام ١٩٩٦ ايضًا قاطع الأمير القطري حمد الجلسة الختامية للقمة الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في العاصمة العمانية مسقط محتجًا لفرض المرشح السعودي واختياره من قبل المجلس ليكون امينًا عامًا للمجلس ورفض المرشح القطري ممّا فيه اهانة لكرامة دولة قطر[١٩] .

٤_ في عام ٢٠٠٠ قاطع ولي العهد السعودي حينذاك الامير عبد الله بن عبد العزيز القمة الاسلامية التي عقدت في الدوحة احتجاجًا على وجود ممثل تجاري لإسرائيل حاولت قطر إرضاء السعودية للمشاركة في القمة لكنه رفض ووضع شرط غلق المكتب التجاري الإسرائيلي للانضمام للقمة وفعلًا تمّ ذلك[٢٠] .

٥_ في عام ٢٠٠٢ سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من الدوحة؛ بسبب تأسيس قطر لعلاقات مع "إسرائيل"[٢١]، وأيضًا على خلفية تقرير بثته قناة الجزيرة انتقدت فيه الأسرة الحاكمة السعودية وذلك باستضافتها لأحد المعارضين السعوديين مما عدّته السعودية تدخلًا في الشأن الداخلي لها[٢٢] ولم يتم إعادة العلاقة بين البلدين إلا في عام ٢٠٠٨[٢٣] .

٦_ التأييد والدعم القطري للجمهورية الإسلامية الإيرانية في امتلاكها للبرنامج النووي السلمي فتميزت السياسة القطرية بالدعوة الى التهدئة لتجنب الحروب المحتملة وحل الملف النووي بالطرق السلمية إذ صوتت قطر في مجلس الامن عام ٢٠٠٧ ضد قرار فرض عقوبات اقتصادية ضد ايران وكان هذا الموقف مغايرًا تمامًا للموقف السعودي الرافض للبرنامج النووي الإيراني [٢٤] .

٧_انعقاد القمة الطارئة لمجلس التعاون الخليجي في الدوحة عام ٢٠٠٩ومشاركة ايران فيها أدى الى رفض السعودية المشاركة فيها وعقدها لقمة الرياض الرباعية وعدم دعوة قطر اليها وكان سبب انعقادها الحرب الإسرائيلية على غزة[٢٥] .

٨_اندلاع ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ وموقف قطر المتضارب أحيانًا مع السعودية منها.

٩_في عام ٢٠١٤ سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر[٢٦] احتجاجًا على رغبتها في التدخل بالشأن الداخلي لدول مجلس التعاون بإيواء الأشخاص المعارضين لأنظمة الحكم في هذه الدول فضلًا عن اتهام قطر بتقديم الدعم لجماعة الحوثي مما يهدد استقرار المنطقة.

١٠_اعلنت الدول الثلاث المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في الخامس من حزيران عام ٢٠١٧ قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وحتى الشعبية وكان الداعي أو المسوغات التي ذكرتها هذه الدول لقطع علاقاتها مع دولة قطر أنّها ما زالت مستمرة في سياساتها التي تزعزع أمن واستقرار المنطقة، والتلاعب والتهرب من الالتزامات والاتفاقيات، ومواصلة دعمها للتنظيمات الارهابية والمتطرفة والطائفية، وعلى رأسها المدعومة من إيران ومنظمات داعش والقاعدة وتعاملها مع المنظمات الانقلابية في اليمن مما يتناقض مع اهداف التحالف (مجلس التعاون الخليجي) وأهمها محاربة الإرهاب[٢٧].

١١_ اوعز البعض السبب الى اكتشاف السعودية علاقات غير طبيعية بين قطر وإيران، اما البعض الآخر فأشار الى تصريحات امير قطر التي تهجم فيها على السعودية وهو ما نفته قطر رسميًا، وأشار البعض الاخر الى ايواء قطر للأخوان المسلمين وبعض المعارضين بتقديم المال الى جماعة النصرة في سوريا ودعم جمعية الإصلاح في الامارات[٢٨] .

ثالثًا: آثار الاضطراب الدبلوماسي بين دول الخليج العربي عام ٢٠١٤

كان للازمة الدبلوماسية بين دول الخليج الأثر السلبي الكبير على مجلس التعاون الخليجي؛ لما خلفه انسحاب السفراء من أثر في مصلحة الشعوب فضلًا عن تعاطف الشعب العربي مع ثورات الربيع العربي وسياسة قطر المؤيدة لها [٢٩].

ووقعت قطر مع تركيا في ١٩ كانون الأول ٢٠١٤ اتفاقًا أمنيًا لتعزيز التعاون في مجال التدريب العسكري والصناعات الدفاعية وبهذا الاتفاق اصبحت لتركيا نافذة على الخليج العربي بالسماح لها بإنشاء قاعدة عسكرية في قطر مما يشكل تهديدًا للمملكة السعودية وباقي دول الخليج[٣٠].

وعقدت قطر اتفاقية عسكرية مع ايران عام ٢٠١٥، إذ تسببت ازمة سحب السفراء بتوطيد التقارب القطري الإيراني الذي أدى الى عقد اتفاقية أخرى بينهما وهي اتفاقية حماية الحدود المشتركة والتعاون الأمني بين الجيش القطري والحرس الثوري الإيراني[٣١].

وتصدع مجلس التعاون الخليجي بسبب انسحاب بعض دوله نتيجة لاختلاف السياسات لكل دولة عن الأخرى وانقسام دول الخليج فيما بينها بعضها رافض خطوة سحب السفراء من قطر وامتنع عنها مثل: سلطنة عمان والكويت والبعض الآخر مؤيد لها، فضلًا عن استغلال ايران لهذا الوضع وبروز قوتها في المنطقة[٣٢].

وانتهت الازمة الدبلوماسية في عام ٢٠١٤ بسعي قطر نحو المصالحة مستغلة العدوان الإسرائيلي لغزة ليقوم الأمير القطري تميم بن حمد بزيارات متتالية للسعودية ولقائه مع الملك عبد الله للتباحث حول وضع المنطقة، وسعيها لتوسيط ملك الأردن وملك المغرب والرئيس الأمريكي أوباما لحل الازمة؛ لخوف قطر من التهديد بالعزلة عن محيطها الخليجي فضلًا عن امكانية تشكيل حلف جديد من السعودية والامارات ومصر يواجه حلف تركيا وايران وقطر، لذا كان للوساطة الكويتية متمثلة بأميرها الشيخ صباح الاحمد الأثر البالغ لإيجاد حلّ لإنهاء الاضطراب بقيامه بجولات في الدول الخليجية منها الرياض والمنامة وأبو ظبي لتقريب وجهات النظر تكلل عنه عقد اتفاق الرياض في ١٦تشرين الثاني ٢٠١٤ تمّ الاتفاق فيه على عودة السفراء الى قطر وتعهدت قطر بالالتزام ببنود الاتفاق [٣٣].

وتمكنت قطر من تجاوز الازمة دون المساس بسياستها الخارجية[٣٤] او التخلي عن حلفائها مؤكدة انها تتبع منهجين هما:

-استقلال السياسة الخارجية لقطر عن السعودية وباقي دول المنطقة.

-دعمها للشعب العربي في تطلعاته نحو تحقيق العدالة والحرية وتقرير مصيره.

رابعًا: كيفية بدء الحصار الخليجي على قطر عام ٢٠١٧

كان للتطورات الإقليمية والتغير في المنظومة السياسية وأنظمة الحكم في المنطقة الأثر الكبير في استمرار الخلافات بين دول الخليج؛ بسبب اختلاف السياسات الخارجية لتلك الدول مما حال الى تعميق الفجوة بين قطر والسعودية وسعي كل واحدة منهما الى التطلع لتشكيل مستقبل الشرق الأوسط(٣٥)

وجاءت حادثة اختطاف ما يقارب ٢٦ شخصًا ينتمون للعائلة المالكة القطرية في كانون الأول عام ٢٠١٥ أثناء رحلة صيد جنوب العراق، واضطرار الدوحة لدفع ما يقارب السبعمئة مليون دولار وفي روايات أخرى مليار دولار لإحدى الجماعات الارهابية في العراق لتخليص الرهائن وتحريرهم، بمثابة الدليل الدامغ الذي ارتكزت عليه كلّ من الامارات والسعودية للتدليل على مساندة وتمويل قطر للجماعات الارهابية(٣٦).

وفي الرابع عشر من حزيران٢٠١٧ شنّت حملة إعلامية شديدة قادتها وسائل الإعلام الإماراتية والسعودية ضد قطر نسبت فيها تصريحات إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني فقد جرى اختراق وكالة الأنباء القطرية (قنا) وتم نشر تصريحات لأمير دولة قطر أدلى بها في حفل تخريج الدفعة الثامنة من منتسبي الخدمة الوطنية الذي جرى صباح اليوم السابق، وعلى مدى أسبوعين تقريبًا تناولت وسائل الإعلام الإماراتية والسعودية قطر وسياستها(٣٧)، وصل الهجوم حدًا الى العائلة الحاكمة القطرية بالنقد والتجريح وفيما يشبه إعلان حرب وتحولت الحملات الإعلامية الى قرارات سياسية إذ أعلنت كلّ من السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، وإمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها مدّة محددةً لمغادرتها، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج(٣٨).

خامسًا: سياسة قطر الخارجية أحد الاسباب الرئيسة للأزمة

بعد عام ١٩٩٥ وتولي الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني الحكم رسمت قطر مسارًا مغايرًا ومستقلًا لسياستها الخارجية قوامها تفعيل أدوات القوة الناعمة، مثل: الإعلام والدبلوماسية والاقتصاد والمساعدات الإنسانية، وارتكزت على عدّة استراتيجيات، أهمها: استراتيجية حسن الجوار، واستراتيجية التحالفات مع القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الى جانب القوى

الإقليمية من ابرزها تركيا وايران وهو ما لا توافق عليه جارتها الكبيرة السعودية[٣٩] ومن ابرز الأمثلة على هذه الاستراتيجيات ما يأتي:

١_الدوحة قد فسحت المجال لعلاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية بموافقتها على تأجير قاعدة السيلية وميناء العديد بموجب اتفاقية الدفاع المشترك في عام ١٩٩٢ للجيش الأمريكي[٤٠].

٢_اقامة علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع إسرائيل والسماح لها بفتح مكتب لرعاية المصالح التجارية الاسرائيلية في الدوحة وقد ارادت اقناع كل الاطراف الاقليمية والدولية بصحة منهجها السياسي الواقعي، واتاح لها ذلك حرية اتخاذ المواقف وتبني السياسات التي تراها منسجمة مع مصالحها العليا[٤١] .

٣_ربطت قطر اقتصادها بالدول الأكثر نفوذا في العالم بتزويدها بالغاز الطبيعي المسال مثل: بريطانيا واليابان والصين وكوريا الجنوبية ممّا جعلها مهمة لعدد كبير من الدول[٤٢] فضلًا عن امتلاكها جهاز قطر للاستثمار في الخارج الذي أسس عام ٢٠٠٥ويرأسه تميم بن حمد إذ يستثمر فوائض النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية[٤٣] .

٤_تعدّ احداث الربيع العربي مرحلة فاصلة في السياسة الخارجية القطرية فقد انتقلت من دور الوسيط الى دور النشط المتفاعل في الخلافات الإقليمية إذ انحازت –وبشكل جلي– الى دعم الحركات الإسلامية ولاسيما جماعة الأخوان المسلمين مما اثار غضب السعودية التي عارضت التغيير في أنظمة الحكم للمنطقة فضلًا عن أنَّ مصالحها تتعارض مع حركة الأخوان المسلمين[٤٤] في الوصول الى السلطة فقد وفرت قطر الدعم المالي والإعلامي لجماعة الاخوان في مصر وحزب النهضة [٤٥] في تونس والمليشيات في ليبيا وسوريا مما دعا السعودية لاتخاذ موقف مضاد لقطر فساندت في تمويل الفصائل المعارضة في سوريا والمساهمة في عزل محمد مرسي [٤٦] الرئيس المصري العضو في الجماعة ودعم الثورة الشعبية والجيش بزعامة السيسي[٤٧]، ودعم حكومة حفتر في ليبيا وكان الدافع لهذا الدعم القطري هو دافعًا مصلحيًا وليس أيديولوجيًا [٤٨] .

٥– أشرف النظام السياسي القطري على إنشاء قناة الجزيرة[٤٩] في عام ١٩٩٦م والتي كان لها الأثر الكبير لاكتساب قطر مكانة سياسية إقليمية وعالمية كبيرة مقارنة بحجمها الصغير والتي أصبحت الصوت الآخر الذي تستطيع به الدوحة انتقاد سياسات الدول الأخرى إذ خلقت منبرًا للحرية السياسية باستضافتها للمعارضين لسياسات الحكومات العربية لاسيما الاقليمية المعارضة لسياسة قطر الخارجية إذ كان لها دور رئيس في تأجيج الأوضاع في المنطقة فقد

أسهمت بخلق ازمة تتعلق بعلاقة السعودية بالقضية الفلسطينية في ٢٥حزيران ٢٠٠٢، وفي موضع آخر اتهمت أنَّ غالب منفذي هجوم ١١سبتمبر عام ٢٠١١ في الولايات المتحدة هم من السعودية مما أدى الى توتر العلاقات السعودية الامريكية فأصبحت بذلك قطر الحليف الأول للولايات المتحدة الامريكية[٥٠] .

سادسًا: مجلس تعاون دول الخليج العربي وموقفه من الازمة

مجلس التعاون الخليجي هو منظمة إقليمية تأسست في ١٩٨١/٥/٢٥ ويتكون من ست دول خليجية تطل على الخليج العربي هي: (السعودية_ الامارات العربية المتحدة_ قطر_ البحرين_ عمان_ الكويت) تقع دول المجلس الى الجنوب الشرقي لمنطقة الشرق الأوسط[٥١] ويهدف هذا الاتحاد الى تحقيق الامن لدول المجلس إدراكًا من دول الخليج أنَّ فكرة الاتحاد هي الحل الأنسب لمواجهة الهيمنة الإقليمية والدولية وذلك بعد حدوث الكثير من المتغيرات في المنطقة إذ كانت من اهم أسباب تشكيلة قيام الاتحاد السوفيتي باحتلال أفغانستان وكان من ضمن اهدافه منطقة الخليج العربي عبر أفغانستان، وبروز ازمة الطاقة بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وقيام الثورة الإسلامية في ايران وسقوط حكم الشاه [٥٢]عام ١٩٧٩، ثم نشوب الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠وما خلفته من اثر كبير في المنطقة اما الولايات المتحدة الامريكية فقد حققت أهدافها عندما استغلت ازمة الخليج الثانية لتضع اقدامها على ارض الخليج العربي وذلك؛ لتأمين مصالحها الاستراتيجية الى جانب منع القوى العالمية المنافسة من بسط سيطرتهم على تلك المنطقة الحيوية على الصعيد العالمي فضلًا عن قيام الحرب العراقية الايرانية فكان كرد فعلٍ لهذه المتغيرات [٥٣] وضرورة قيام كيان جماعي يعبّر عن المصالح المشتركة لدول الخليج ويتفاعل مع الاحداث الدولية والإقليمية المحيطة تأثيرًا وتأثرًا وهو الامر الذي تبلور في انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام ١٩٨١[٥٤] .

ووفقًا للنظام الأساس لمجلس التعاون الخليجي لا توجد آليات مؤسسية خليجية لمعاقبة أيّ دولة تخلّ بالنظام في المنطقة بل هناك هيأة لتسوية النزاعات تتبع للمجلس، فمن غير الممكن طرد قطر من عضوية المجلس لإمكان استخدام الفيتو من قبل عمان او الكويت، فكان قرار المقاطعة قرارًا دوليًا خارج المنظمة، وأظهر الحصار مدى ضعف وهشاشة هذه المؤسسة التي وقفت عاجزة امام اخطر الازمات التي استمرت لما يقارب الثمانية اشهر شهدت الكثير من الخصام والمقاطعة على المستوى الرسمي، والكثير من اللغط على المستوى الشعبي، وكادت الازمة تعصف بمنظومة مجلس التعاون الخليجي إذ طفى على السطح إشارات بإمكانية خروج أو

انسحاب عدد من الدول الخليجية من المنظومة الإقليمية فضلًا عن خلق كيانات وتكتلات داخل المجلس متضاربة المصالح، إنَّ أحد الاسباب الرئيسة وراء أزمة الثقة هذه هو افتقار مجلس دول الخليج لنظام راسخ وقوي وواضح ينظم علاقة الدول الاعضاء ويحكمها فعلى سبيل المثال نرى الدول الاعضاء يتشاورون حول اتفاق الرياض الذي ينظم العلاقات الامنية بين دول المجلس بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيسه، ومما يدعو الى التساؤل أيضًا هو عدم وجود نمط او قوانين يمكن اتباعها لحلّ النزاعات بين الدول الاعضاء في حال وجود اختلافات في وجهات النظر الامر الذي يؤثر سلبًا في عمل المجلس ويحول دون تحول هذه الاختلافات إلى خلافات تؤثر في عمله لتحقيق هدف تأسيسه مع عدم وجود مؤسسة تأخذ على عاتقها مسؤولية متابعة قرارات القمة الخليجية والحرص على تنفيذها، ولا توجد محكمة خليجية أو هيكل سياسي يجعل التعاون الخليجي بعيدًا عن مخططات ورغبات القادة، ويكون محكومًا بنظم وقوانين وتشريعات وسياسات خليجية مشتركة يكون للمواطن الخليجي فيها الحق بالإدلاء بصوته وطرح رأيه[٥٥] .

وأدت الازمة الى ابعاد مجلس التعاون الخليجي عن إمكانية تشكيل أيّ مشروع عربي يوازي المشاريع الإقليمية التي برزت في المنطقة وتراجع مكانته عالميًا مما ولد تساؤلات حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي وامكانياته وقدرته على التعبير عن إرادة خليجية موحدة[٥٦] .

ثامنًا: الموقف الدولي من الخلاف القطري السعودي

١_موقف الولايات المتحدة الامريكية: تميز الموقف الرسمي بالتضارب بين مؤسسة الرئاسة وباقي مؤسسات الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (DonaidTrump)[٥٧] قطر واتهمها بدعم الإرهاب ووقف ترامب في البداية الى جانب السعودية مؤيدًا وداعمًا للحصار بعد أنْ عقد اتفاقيات مع المملكة السعودية تقدر بـ ٤٠٠ مليار دولار مع فرصة توظيف ١٢٠ ألف وظيفة للشعب الامريكي اذ استغلت السعودية السياسة الامريكية الجديدة التي وفرت الدعم للسعودية والامارات ومصر والبحرين الذي كانت تفتقر إليه في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما (Barack Obama)[٥٨] ثم تبدل الموقف بعد عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع قطر التي ادركت قوة تأثير الدعم الأمريكي للسعودية فسعت لعقد الاتفاقيات، إذ وقع وزير الدفاع الأمريكي اتفاقًا قيمته ١٢ مليار دولار أمريكي لبيع قطر طائرات مقاتلة من طراز إف–١٥ وتعهدت قطر بتوسيع قاعدة العديد وبناء المدارج فيها، فضلًا عن أنّها تبرعت لمتضرري إعصار هارفي في ولاية تكساس بـ ٣٠ مليون

دولار وبذلك تمكنت قطر من تغيير موقف ترامب لصالحها وأصبحت قطر شريكًا إقليميًا قويًا للحفاظ على الامن والاستقرار[٥٩].

٢_الموقف الروسي : اتسم الموقف الروسي في بداية الازمة بالحذر وعدم التدخل بعدّ الازمة شأنًا خليجيًا خاصًا فالتزمت الحياد هذا فضلًا عن العلاقات التي تربطها مع اطراف الازمة وأبدت روسيا استعدادها للتوسط لحل الازمة، وفعلًا اجرى وزير الخارجية الروسي زيارات الى كلّ من قطر والامارات والكويت مستهدفًا حل الخلاف داعمًا للمبادرة الكويتية، إذ أظهرت الحياد المرضي لطرفي الأزمة فهي تجد في الصراع فرصة مواتية للاستثمار السياسي الذي يتناسب مع وجودها العسكري في المنطقة بالسعي لاستقطاب محور تركيا قطر والذي يمثل احد اهم ركائز نجاح دورها في الشرق الأوسط، ولم يستمر موقف روسيا المحايد طويلًا إذ تغيّر منحازًا الى دولة قطر ومتأثرًا بالمصالح الاقتصادية إذ لم يفتها استثمار حصار قطر اقتصاديًا عرضت تزويد قطر بالمواد الغذائية، فضلًا عن رغبتها السياسية لاستعادة النفوذ و مكانتها الفاعلة في المنطقة التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وخشية روسيا من تشكيل اتحاد سياسي بين (إيران–تركيا–قطر) والذي يحدّ من النفوذ الروسي في المنطقة[٦٠] .

٣– الموقف البريطاني : طغت الدعوة الى وحدة مجلس التعاون الخليجي على الموقف البريطاني فاتخذت سياسة عدم الانحياز؛ بسبب العلاقات العسكرية والاقتصادية مع اطراف الازمة إذ تربطها مع دول الخليج عمليات تبادل تجاري ضخمة وتعدّ قطر اكبر دولة اجنبية لها أملاك في لندن فضلًا عن امتلاكها أسهمًا من شركات بريطانية اما السعودية فتعدّ اكبر مستوردٍ للأسلحة العسكرية البريطانية وتعدّ دول الخليج المورد الرئيس للطاقة بالنسبة إلى بريطانيا[٦١] .

٤–الموقف الفرنسي : كانت فرنسا اقرب الى المحور السعودي الاماراتي بحكم العلاقات الاقتصادية والعسكرية المتمثل بوجود قاعدة عسكرية فرنسية في الامارات، لكن مع ذلك فقد نشطت فرنسا في الوساطة والدعوة للحوار وإيجاد حل سريع يخدم تهدئة الوضع مشيرة الى أنَّ من مصلحة الدول الخليجية جميعًا أنْ تعود العلاقات مع قطر، فكانت فرنسا كباقي الدول الكبرى تربطها علاقات اقتصادية وعسكرية مع اطراف الازمة مما يحول الى اتخاذها طرف الحياد وعدم الانحياز[٦٢] .

تاسعًا: الموقف الإقليمي من الخلاف السعودي القطري

١_الموقف الإيراني : كانت ايران احد اهم أسباب الازمة؛ بسبب تصريحات امير قطر عبر وكالة الأنباء قنا التي بيّن فيها أنَّ ايران دولة لها ثقلًا اقليميًا كبيرًا وانتقاده للمشاعر المعادية الى

ايران الامر الذي أثار السعودية الرافضة لأيّ تعاون وعلاقات مع ايران، واتخذت ايران في اول الامر دور الداعم للمصالحة والداعي للحوار لحلّ الازمة لكن هذا الموقف تغير الى دعم قطر متجاوزة الخلافات جميعًا بينهما؛ بسبب ادراكها رغبة السعودية في الهيمنة الإقليمية ممّا يهدد مصالحها مع باقي الدول التي من الممكن أنْ ترضخ للسياسة السعودية فتصبح ايران عرضة للحصار والقطيعة، وكانت ترى في الخلاف الخليجي فرصة على الصعيد السياسي لكسب الوقت وترتيب الأوراق استعدادًا لما قد ينجم عن التغيير في السياسة الأمريكية تجاهها، ولمحاولة استغلال الحاجة القطرية للحلفاء لتقريبها مجددًا من محورها في المنطقة أو تحييدها على الأقل، أما على الصعيد الاقتصادي فتشكل المقاطعة لقطر فرصة لإيران لرفع حجم التبادل التجاري ونقل السلع من تركيا وأذربيجان برًا عن طريق ايران [٦٣] .

٢_الموقف التركي : عبّرت تركيا عن اسفها لقطع دول الخليج علاقاتها بقطر داعية لاتباع الحوار والمفاوضات لحلّ الازمة وبيّنت أنّها مستعدة للمساهمة في حلّ الازمة حرصًا على استقرار المنطقة، إلا أنَّ الجهود التركية فشلت وبالأخص بعد تصعيد السعودية للمقاطعة مما دعا تركيا الى الإعلان عن دعمها لقطر وتضامنها معها، وسعت لتحويل هذه الأزمة إلى فرصة لتثبيت موضع قدم عسكرية في الخليج فتمكنت من إقامة قاعدة عسكرية في قطر وارسال التعزيزات اليها ليصل عدد الجنود الاتراك الى ٣٠٠٠عسكري تركي في قطر تطبيقًا للاتفاقية العسكرية والتعاون الاستراتيجي[٦٤] الأمر الذي يمنحها فرصة لتطويق المنافس السعودي على قيادة العالم السني، وهو ما ليس في صالح السعودية أو حتى قطر نفسها وبالمقابل شكّلت الأزمة الخليجية فرصة اقتصادية مهمة لأنقرة إذ سارعت إلى تزويد قطر بالبضائع والمنتجات الغذائية التركية فأقامت جسرًا جويًا لنقلها وسعيًا لرفع حجم التبادل التجاري مع قطر فضلًا عن استفادة تركيا من الغاز القطري بعد فرض عقوبات اقتصادية عليها من قبل روسيا وتعدّ قطر من كبار الدول المستثمرة في تركيا [٦٥] .

٣_الموقف الكويتي والعماني : غلب الرأي العام الكويتي والعماني إلى جانب قطر، وأظهرت الدولتان تعاطفهما مع الدوحة وعملت على تخفيف حدّة الحصار المفروض عليها إذ قام وزير الخارجية العماني بزيارة تضامنية للدوحة وفتحت عُمان موانئها لسفن الشحن التجارية التي تحمل بضائع لقطر، وشهدت حركة السياحة الكويتية والعمانية لقطر ارتفاعًا ملموسًا في مواجهة إجراءات الحظر التي فرضتها دول الحصار على زيارة مواطنيها لقطر[٦٦].

عاشرًا: المصالحة الخليجية القطرية

قدمت الدول الأربع (السعودية- البحرين- الامارات- مصر) إلى قطر ١٣ مطلبًا كشرط لإنهاء الحصار وشملت المطالب:

١-إغلاق قناة الجزيرة وغيرها من المنافذ الإخبارية التي تمولها قطر.

٢- خفض العلاقات الدبلوماسية مع إيران واغلاق الملحقيات .

٣- إغلاق قاعدة عسكرية تركية في قطر وانهاء التدخل في شؤون الدول الداخلية الأخرى .

٤-إيقاف التمويل القطري لما وصفته بالجماعات والكيانات الإرهابية .

٥-تسليم قطر للعناصر المطلوبة من قبل دول المقاطعة بعدّهم عناصر إرهابية .

٦- قطع قطر لكل العلاقات التي تربطها بالجماعات الإرهابية والطائفية .

٧- تعويض الضحايا والمتضررين وتعويض الخسائر التي لحقت بدول الحصار بسبب سياسة قطر.

٨-تسليم معلومات تخص المعارضين الذين دعمتهم قطر في معارضتهم .

٩-التزام قطر باتفاق الرياض التكميلي ٢٠١٤ والانسجام مع محيطها الخليجي .

١٠-اغلاق وسائل الاعلام جميعًا التي تدعمها قطر .

١١-الموافقة على هذه الشروط خلال عشرة ايام فقط .

١٢- أنْ يتم اعداد تقارير شهرية للمتابعة وأنْ يكون الاتفاق واضح الأهداف والآليات .

١٣- وقف التدخل القطري في الشؤون الداخلية للدول الأربع ومنع إعطاء الجنسية القطرية لأيّ مواطن تابع لتلك الدول.

ورفضت قطر الانصياع لتلك المطالب قائلة إنّها لن توافق على "التنازل" عن سيادتها وإنَّ الحصار من قبل جيرانها ينتهك القانون الدولي ومع إصرارها على عدم تطبيق الشروط ال١٣ تمّ تخفيض المطالب الى ما يعرف بالمبادئ الستة والتي كانت اقل حدة واجحافًا بحق قطر[٦٧] .

وأدّت بعض الدول دور الوسيط لتحقيق المصالحة بين الدول ذات الخلاف وكان ابرزهم دولة الكويت والولايات المتحدة وبعد عدة محاولات فاشلة لحل الازمة تكلل الدور الوسيط بإعلان وزير الخارجية الكويتي قبل يوم من انعقاد القمة ال٤١ في مدينة العلا السعودية موافقة السعودية على فتح اجوائها وحدودها الجوية والبحرية والبرية امام قطر وإعلان الموافقة الاميرية القطرية لحضور القمة[٦٨] .

وعقد مجلس التعاون الخليجي قمته التي سميت بقمة العلا في ٥ كانون الثاني ٢٠٢١وحضرها رؤساء الدول الأعضاء بدعوة من ولي العهد السعودي قائد القمة التي حضرها

الأمير القطري إذ تعدّ هذه الزيارة هي الأولى بعد حدوث الخلاف في عام ٢٠١٧ وسادت الأجواء الإيجابية في القمة، وقد توصلت الجلسة الى بيان العلا الذي وقع عليه قادة الدول المشاركة والذي شدد على روابط التعاون والتآزر بين دول مجلس التعاون الخليجي والعمل على توثيقها في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وطي صفحة الخلاف بكل جوانبه وعودة العلاقات كاملة وبذلك انتهت أخطر ازمة تعرضت لها دول مجلس التعاون الخليجي[٦٠].

الخاتمة

تتمتع كلتا الدولتين (المملكة العربية السعودية ودولة قطر) بموقع جغرافي استراتيجي عالمي مميز لاسيما بعد اكتشاف النفط في السعودية والغاز في قطر عام ١٩٧١، إذ أهلهما أنْ يكون لهما أهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي والتأثير على النقل التجاري بين المحيط الهندي والبحر الأبيض .

واختلفت السياسة الخارجية لدولة قطر باختلاف حكامها فمرّت بحقب مختلفة يمكن تقسيمها إلى: الحقبة الأولى قبل عام ١٩٩٥ اذ كانت تتماز بالتبعية السياسية للمملكة السعودية، والحقبة الثانية من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠١١ التي تبنت فيها قطر سياسة اكثر استقلالية إذ ابتعدت عن التبعية السعودية، اما الحقبة الأخيرة فهي التي بدأت بحكم تميم بن حمد لدولة قطر عام ٢٠١٣ والذي اتبع سياسة التدخل المباشر في الأحداث السياسية للدول الإقليمية .

وتعود جذور الخلاف بين الدولتين إلى منتصف القرن السابق التي اتسمت بظاهرة النزاع الحدودي بين البلدين ورغبة السعودية بالتوسع على حساب قطر، وكانت السياسة التي اتبعها الشيخ حمد بن خليفة بعد حادثة الخفوس عام ١٩٩٢ سياسة عدّتها السعودية ودول الخليج سياسة استفزازية مخالفة لسياساتهم وذلك بإعادة العلاقات مع العراق والتأييد الإيراني لقطر فضلًا عن انسحابها من درع الجزيرة ومقاطعتها لاجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي.

وتوالت الأحداث بين الدولتين حتى أعلنت السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع قطر عام ٢٠١٧ وكان من ضمن الاتهامات الموجهة لقطر أنّها دولة داعمة للتنظيمات الإرهابية المتطرفة.

واختلف الموقف الدولي والإقليمي من الخلاف بين الدولتين فكانت بعض الدول مؤيدة للموقف السعودي أما البعض الآخر إلى جانب قطر كان المحرك الرئيس لهذه المواقف فهو المصالح السياسية والاقتصادية لتلك الدول ومحاولة الاستفادة من ذلك الوضع قدر الإمكان.

وحدثت مبادرات ووساطات كثيرة من قبل رؤساء الدول للمصالحة بين البلدين منها مبادرة الرئيس المصري السابق حسني مبارك ووزير الخارجية الكويتي فضلًا عن دور الولايات المتحدة الأمريكية.

وتمت المصالحة بين الدولتين في قمة مجلس التعاون الخليجي (قمة العلا) في السعودية بحضور الأمير القطري وعودة العلاقات الدبلوماسية جميعًا بين دول الخليج وبهذا انتهت أخطر أزمة تعرضت لها دول الخليج العربي.

الهوامش

References

(١) عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء أعداء، العربي، فلسطين، ٢٠١٦، ص٦٢.

(٢) مروان إسكندر، موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية، بيروت، ١٩٩٧، ص٦٧.

(٣) جمال حماد الحميد، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبة الجزيرة ١٨٥٠-١٩٧١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٧٢.

(٤) ناظم الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠١، ط١، ص٨٠.

(٥) صحيفة العرب الالكترونية، العدد ٩٦٠١، الخميس ٢٠١٤\١٩\٢٥.

(٦) عدنان كاظم جبار الشيباني، الوزن الجيوبولتيكي للمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص١٩.

(٧) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، امن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، الامارات، ٢٠١٤، ص١٩٥.

(٨) بوابة الاهرام، ماهي جذور الخلاف القطري السعودي، ٢٠١٧\٦\٥، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٥/٢٣، على الرابط،

https://gate.ahram.org/news/1521800.aspx

(٩) سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة: محمد البحيري، مكتبة الجزيرة الورد، كتاب رقمي، ٢٠١١، ص٤٤.

(١٠) أثير ناظم عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في حل الأزمات العربية والإقليمية، مجلة الدراسات الدولية، العدد٤٣، ص١١٩.

(١١) عيسى بن إسماعيل العيسى، العلاقات السياسية السعودية القطرية من ١٩٧٢-٢٠٠٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠١٥، ص ١٠٢.

(١٢) عدنان كاظم جبار، المصدر السابق، ص٢١.

(١٣) روان كنعان، العلاقات السعودية القطرية بين التعاون والتصادم (١٩٧١-٢٠١٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٧، ص ٩٢.

(١٤) عبد الرحمن الحربي، قصة الخفوس ووساطة حسني مبارك عام ١٩٩٢،٢٧/٢/٢٠١٨،

rattibha.com

(١٥) مجموعة مؤلفون، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين اليوم والامس، المجلدان ١٥-١٩٩٩،١٦، ص٢١٠.

(١٦) آل مرة: من اعظم عشائر نجد وهم من اهل القوة والشجاعة والكثرة ولهم قبائل كثيرة منها: جابر-آل عذبة-الغفران- آل علي- شيخهم الأكبر في هذا العصر فيصل المرضف وهم مع العجمان على حد واحد ينظر:

إبراهيم بن صبغة الله حيدري، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠١٠،ص ١٥٧.

(١٧) روان كنعان، المصدر السابق، ص٩٥.

(١٨) عبدالله عبد الامير، الصراع السعودي القطري الأسباب والنتائج المحتملة. مركز البيان للدراسات والتخطيط،٢٠١٧، ص٢٤؛ رشا عبد الخالق، عام ١٩٩٥ البداية الحقيقية للازمة بين قطر والخليج، موقع صدى البلد، ٢٠١٧\٦\٥.

(١٩) خالد رزاق مالح السلمان، سياسة قطر الخارجية في عهد حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٩٥-٢٠١٣) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة قطر، ٢٠٢١، ص ١٤٣.

(٢٠) الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، الدورة التاسعة للمؤتمر القمة الإسلامي دورة السلام والتنمية "انتفاضة الأقصى" ١٢-١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

(٢١) روان كنعان، مصدر سابق، ص٩٦.

(٢٢) محمد صلاح محمود، العزل في السياسة الخارجية السعودية حيال قطر، مجلة دراسات أولية، العدد٨١، جامعة الموصل، ٢٠٢٠، ص٢٠.

(٢٣) عبدالله عبد الأمير، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٢٤) زينب عباس حسن، تاريخ الملف الإيراني النووي وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وامن المنطقة العربية حتى عام ٢٠١٣، مجلة آداب البصرة، العدد٤، ٢٠٢١، ص٢٢٥.

(٢٥) عماد مؤيد المرسومي، الدور القطري فوضى برائحة الغاز، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٤، ص١٠٩.

(٢٦) عبد الله خليفة الشايجي، أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجذور-الأسباب-الوساطات وسيناريوهات المستقبل٢٠١١-٢٠١٨، الدار العربية للعلوم، بيروت،٢٠١٨، ص٥٠.

(٢٧) احمد محمد أبوزيد، عام على الأزمة القطرية الخليجية التداعيات على مستقبل منظمة مجلس التعاون الدولي، معهد الاصفري، الجامعة الأمريكية في بيروت، ٢٠١٨، ص١٢.

(٢٨) عبدالله خليفة الشايجي، المصدر السابق، ص٥٠.

(٢٩) صباح كزيز، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير-بسكرة، ٢٠١٥، ص ١٥٧٦

(٣٠) محمد بسيوني، قطر: السيادة المنقوصة، مجلة الديمقراطية، المجلد٢١، العدد٨١، مؤسسة الاهرام، ٢٠٢١، ص١٣٠.

(٣١) بسام صلاح، العلاقات القطرية الإيرانية والامن الإقليمي العربي، مجلة شؤون سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، تاريخ النشر٥تموز ٢٠١٧.

(٣٢) سيد غنيم، الأصابع على الزناد واستراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط، دار صفافة، الجيزة، ٢٠٢١، ص٢٢٥.

(٣٣) محمد صلاح محمود، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٣٤) مجموعة مؤلفين، مسيرة التعاون الخليجي، التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص١٢٦.

(٣٥) سمر سحقي ولينده طرودي، الازمة الخليجية الراهنة الأسباب والتداعيات قطر–المملكة السعودية – الامارات–البحرين–مصر، الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٩، ص١١٤.

(٣٦) عامر هاشم عواد، المتغيرات الإقليمية والدولية واثرها في ازمة العلاقات القطرية–السعودية (٢٠١٧–٢٠٢١)، مجلة قضايا سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ٦٤، جامعة بغداد، ص١١٨.

(٣٧) عبد القهار احمد محمد، الأزمة الخليجية بين قطر ودول المقاطعة كما يعكسها المضمون الخبري في موقعي روسيا اليوم الحرة، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة تكريت، كلية الآداب،٢٠١٩، ص٣٨.

(٣٨) صلاح زين الدين، حصار قطر: بين العدالة القانونية والتعسف السياسي، المجلة الدولية للقانون، المجلد ٧، العدد٤، جامعة قطر، ٢٠١٨، ص٨٨؛ أزمة العلاقات الخليجية في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، منشور من وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للدراسات، شارع طرفة، قطر، ٢٠١٧.

(٣٩) جمال عبدالله، السياسة الخارجية القطرية (١٩٩٥_٢٠١٣) روافعها واستراتيجياتها، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤، ص٣.

(٤٠) سارة جبار كريم، الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٦، ص ١٠٨.

(٤١) أثير ناظم عبد الواحد، المصدر السابق، ١١٩.

(٤٢) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، أسباب الأزمة الخليجية في العام ٢٠١٧ وأبعادها الإقليمية و الدولية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة بغداد، مج ٩، ع٣٢، ٢٠٢٠، ص٤.

(٤٣) منذر احمد زكي، السياسة القطرية في ظل التحولات السياسية العربية٢٠٠٣–٢٠١٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازهر–غزة، ٢٠٤١، ص١١٠.

(٤٤) حركة الأخوان المسلمين: هي احدى الحركات الإسلامية المعاصرة، مؤسس هذه الحركة هو حسن البنا (١٩٠٦ – ١٩٤٩م) الذي ولد في إحدى قرى البحيرة بمصر ونشأ نشأة دينية، تكونت أول هيأة تأسيسية للحركة عام ١٩٤١ م من مئة عضو اختارهم البنا بنفسه. للمزيد انظر: عبد القهار احمد محمد، المصدر السابق، ص٩٩.

(٤٥) حركة النهضة (حركة الاتجاه الإسلامي سابقًا): هي الحركة التاريخية التي مثلت تيار الإسلام السياسي في تونس، تأسست عام ١٩٧٢ خلال حقبة الصحوة الإسلامية وأعلنت رسميًا عن نفسها في ٦ حزيران ١٩٨١. ولم يُعترف بالحركة كحزب سياسي في تونس إلا في ١ اذار عام ٢٠١١ من قبل حكومة محمد الغنوشي الثانية بعد مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي البلاد على إثر اندلاع الثورة التونسية في ١٧ كانون الاول ٢٠١٠، وتُعد حركة النهضة في الوقت الحاضر من بين أهم الأحزاب السياسية في تونس، ووصفت بأنها الحركة الإسلامية الأكثر تطورًا في الفكر السياسي في المنطقة، تتبع الحركة منهجًا قريبًا من منهج حزب

العدالة والتنمية التركي. الهام زايد، حركة النهضة التونسية وتجربة النجاح الجزئي للحركات الإسلامية في إلى الحكم، بحث منشور، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٧،العدد ٢، ٢٠٢٣، ص ٤٦٥.

(٤٦) محمد مرسي (١٩٥١-٢٠١٩م): هو عضو مكتب الارشاد في حركة الاخوان المسلمين في مصر والذي فاز في انتخابات ٢٤/أيار/ ٢٠١٢ المصرية، مرشحًا عن حزب الحرية والعدالة فتولى الرئاسة المصرية (من حزيران٢٠١٢ الى تموز ٢٠١٣م) وبعدها اطيح به في انقلاب مضاد في ٣ تموز ٢٠١٣م. انظر : ربيع عمار الدنّان، السياسة الخارجية (سلسلة مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة)، اشراف وتحرير: محسن محمد صالح، ط١،مركز الزيتونة للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ٢٠١٦، ص١٠-١١.

(٤٧) عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي: هو سياسي وضابط عسكري مصري ولد في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٤ ويشغل منصب الرئيس السادس والحالي لجمهورية مصر العربية منذ ٣ حزيران ٢٠١٤، والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية. بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية، بعد إطاحته بالرئيس محمد مرسي في ٣ تموز ٢٠١٣ بعد سنة من توليه مقاليد الحكم. ليندا نوفيانتي، تصوير الجزيرة نت في القرارات السياسية للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جاكرتا، ٢٠٢٠، ص٣-٥.

(٤٨) مصطفى إبراهيم الشمري، مصدر سابق،ص١٤_١٥.

(٤٩) قناة الجزيرة: هي قناة فضائية إخبارية عربية أسستها دولة قطر عام ١٩٩٦ وتبث منها وتغطي الاخبار وما يتعلق بها في الدرجة الأولى وتنافس قناة CNN الامريكية وقناة BBC البريطانية. للمزيد انظر: محمد عارف محمد عبدالله، دور قناة الجزيرة الفضائية في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية انموذجًا)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٢، ص٥٧.

(٥٠) محمد احمد أبو الرب، دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين،٢٠٠٨، ص٥٢.

(٥١) الشرق الأوسط، كالشرق الأدنى وكالشرق الأقصى، تعبير جغرافي غير محدد تمامًا، وهو الإقليم الجنوبي الغربي من قارة آسيا الذي يتضمن البلاد العربية الأسيوية كما يتضمن تركيا و ايران و افغانستان وجمهوريات الاتحاد السوفييتي عبر القوقاز وهو كما يبدو في خرائط الجغرافية الطبيعية، يكون وحدة جغرافية كبرى Geog. Realm، محددة بحدود طبيعية تتكون من سلاسل جبال شاهقة في بعض جهاته ومن بحار واسعة في البعض الآخر. للتفاصيل ينظر: دكتور إبراهيم شريف، الشرق الأوسط، دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز في العراق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد (السلسلة السياسية)، بغداد، ١٩٦٥، ص٣؛ محمد صادق محمد إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم،٢٠١٠، ص٨.

(٥٢) الشاه محمد رضا بهلوي (١٩١٩ - ١٩٨٠م) : هو ابن رضا شاه ولد في طهران بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩١٩، اكمل دراسته خارج البلاد وبالتحديد في سويسرا ثم عاد الى ايران عام ١٩٣٦ م، والتحق بالكلية العسكرية ليتخرج عام ١٩٣٩م برتبة ملازم ثان، وعين مفتشًا بالجيش الايراني . تزوج محمد رضا ولي عهد

ايران آنذاك في العام نفسه، من الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق ملك مصر) منحت الأميرة فوزية الجنسية الايرانية كي يصبح أولادها ايرانيّ الأب والام، وهو اخر حكام السلالة البهلوية الإيرانية توج ملكًا على ايران في ١٧ أيلول ١٩٤١ واطيح به في ١١ شباط ١٩٧٩م وتم اعلان الحكم الجمهوري في ايران. توفي بالقاهرة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٠. للمزيد انظر: احمد شاكر عبد العلاق و عبدالله لفته البديري، زيارة شاه ايران إلى واشنطن ٢١-٢٣ تشرين الأول عام ١٩٦٩م، دراسة في تقارير الخارجية الأمريكية، بحث منشور، مجلة الاستاذ، العدد ٢٢٥، المجلد الثاني ٢٠١٨م، ص١٤؛ مؤلف مجهول، الحكم البهلوي، تر: دلال عباس، (د.م.ن)، (د.ت.ن)، ص ٤٤.

(٥٣) مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الامن القومي العربي، بحوث المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء ٢٠١٩، ج١، ص٤٢٩.

(٥٤) محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٦، ص٤١.

(٥٥) اسلام خالد حسن، الخلافات الخليجية الأسباب القضايا آليات الحل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

(٥٦) جمال عبدالله، المصدر السابق، ص ٥.

(٥٧) دونالد جون ترامب (Donald John Trump): ولد في ١٤ حزيران ١٩٤٦، وهو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة للمدّة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، وقبل دخوله السياسة، كان رجل أعمال وشخصيّة تلفزيونية محمد عبدالعظيم الشيمي، محددات سياسات دونالد ترامب في الشرق الأوسط للتعامل مع الإرهاب، بحث منشور، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣١،العدد ٢،ص ٣٠٢-٣٠٤.

(٥٨) باراك حسين أوباما (Barack Hussein Obama): ولد في يوم ٤ آب ١٩٦١ في هونولولو بهاواي في الولايات المتحدة، وهو الرئيس الأميركي الـ٤٤ و هو أول رئيس أميركي من أصول أفريقية، تولى الرئاسة الامريكية في المدّة (٢٠٠٨-٢٠١٦) : المصدر نفسه، ص٣٠٠-٣٠١.

(٥٩) مروان قبلان، قطر والولايات المتحدة : تحولات العلاقة وحدود التوافق والاختلاف، سياسات عربية، العدد ٤٠، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص ٦٩.

(٦٠) حماد رشاد حماد الوادية، السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة القطرية الخليجية (٢٠١٧-٢٠١٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية –غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٩، ص ٦٥.

(٦١) مزيان مماس، مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٨ ص ٣٢٦.

(٦٢) زينب علوش، الازمة الخليجية ٢٠١٧ وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص ٦٥.

(٦٣) احمد أمين عبد العال العلاقات القطرية الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، القاهرة، ٢٠١٨ ص١٨.

(٦٤) حماد رشاد حماد الوادية، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٦٥) صادق عبدالله الشيخ، العلاقات التركية القطرية السياسة الخارجية والأمن الإقليمي ٢٠٠٢-٢٠٢٠، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، ٢٠٢١ص ٨٩.

(٦٦) تأثيرات ازمة الخليج على التوازنات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧.

(٦٧) مجموعة مؤلفين، إدارة الازمات بين النظرية والتطبيق: الاستجابة الاستراتيجية لدولة قطر لأزمة الخليج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٢، ص٢٠٩.

(٦٨) وحدة الرصد والتحليل، المصالحة الخليجية وانعكاساتها على المنطقة، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ٢٠٢٠.

(٦٠) سامية بيبرس، المصالحة الخليجية ومستقبل امن منطقة الخليج، مجلة شؤون عربية، العدد ١٨٥، القاهرة، ٢٠٢١، ص٧.

ترجمة المصادر العربية:

1) A group of authors, Crisis Management between Theory and Practice: The State of Qatar's Strategic Response to the Gulf Crisis, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2022.
2) A group of authors, Encyclopedia of the Story and History of Arab Civilizations between Today and Yesterday, Volumes 15-16, 1999.
3) A group of authors, The Journey of Gulf Cooperation, Current Challenges and Future Risks, Al Jazeera Center for Studies and Dar Al Arabiya Publishers, Beirut, 2015.
4) Abdul Qahar Ahmed Muhammad, The Gulf crisis between Qatar and the boycotting countries as reflected in the news content on the free Russia Today websites, Master's thesis (unpublished), Tikrit University, College of Arts, 2019.
5) Abdul Rahman Al-Harbi, the story of the Khafus and the mediation of Hosni Mubarak in 1992, 2/27/2018, rattibha.com.
6) Abdullah Abdul Amir, the Saudi-Qatari conflict, causes and possible consequences. Al Bayan Center for Studies and Planning, 2017.
7) Abdullah Khalifa Al-Shayji, Crises of the Gulf Cooperation Council, Roots - Causes - Mediations and Future Scenarios 2011-2018, Arab House of Sciences, Beirut, 2018.
8) Adnan Kazem Jabbar Al-Shaibani, The Geopolitical Weight of the Kingdom of Saudi Arabia, PhD thesis (unpublished), College of Arts, University of Basra, 2011.
9) Ahmed Amin Abdel-Al Qatari-Iranian Relations: Will the Gulf Cooperation Council Disintegrate? Arab Democratic Center for Strategic Economic and Political Studies, Cairo, 2018.
10) Ahmed Muhammad Abu Zaid, A Year After the Qatari-Gulf Crisis and the Implications for the Future of the International Cooperation Council Organization, Al-Asfari Institute, American University of Beirut, 2018.
11) Al-Ahram Gate, What are the roots of the Qatari-Saudi dispute, 6/5/2017, access date 5/23/2021.
12) Al-Arab Electronic Newspaper, Issue No. 9601, Thursday 9/25/2014.
13) Amer Hashim Awad, Regional and International Variables and Their Impact on the Crisis in Qatari-Saudi Relations (2017-2021), Political Issues Magazine, Center for Strategic Studies, Issue 64, University of Baghdad.
14) Arafat Ali Jargun, Qatar and the Change of Foreign Politics as Allies of Enemies, Al-Arabi, Palestine, 2016.
15) Atheer Nazim Abdel Wahed, The Role of Qatari Foreign Policy in Resolving Arab and Regional Crises, Journal of International Studies, Issue 43.
16) Bassam Salah, Qatari-Iranian relations and Arab regional security, Political Affairs Magazine, Arab Center for Research and Studies, Giza, publication date July 5, 2017.
17) Emirates Center for Strategic Studies and Research, Arab Gulf Security in the Twenty-First Century, UAE, 2014.
18) Hammad Rashad Hammad Al-Wadiya, Turkish foreign policy towards the Qatari-Gulf crisis (2017-2019), Master's thesis (unpublished), Islamic University - Gaza,

Faculty of Economics and Administrative Sciences,2019,https://gate.ahram.org/news/1521800.aspx.

19) Imad Muayyad Al-Marsoumi, The Qatari Role: Chaos with the Smell of Gas, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, 2014.
20) Islam Khaled Hassan, Gulf Disagreements, Gulf Disagreements, Causes, Issues, Solution Mechanisms, Al Jazeera Center for Studies, Qatar.
21) Issa bin Ismail Al-Issa, Saudi-Qatari political relations from 1972-2002, a historical study, Master's thesis (unpublished), College of Graduate Studies, Mutah University, 2015.
22) Jamal Abdullah, Qatari Foreign Policy (1995_2013), its levers and strategies, Al Jazeera Center for Studies, 2014.
23) Jamal Hammad Al-Hamid, Problems of Political Borders in the Arabian Gulf Region and the Peninsula 1850-1971, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Arts, University of Damascus, 2009.
24) Khaled Razzaq Maleh Al-Salman, Qatar's foreign policy during the era of Hamad bin Khalifa Al Thani (1995-2013), Master's thesis (unpublished), College of Arts, Qatar University, 2021.
25) Marwan Iskandar, Qatar's position in the American strategy, Beirut, 1997.
26) Marwan Qabalan, Qatar and the United States: Transformations in the Relationship and the Limits of Agreement and Difference, Arab Politics, No. 40, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha.
27) Mizyan Mammas, The Future of the Gulf Cooperation Council and its Impact on Arab National Security in Light of the Current Challenges, Center for Strategic Studies, University of Karbala, 2018.
28) Monitoring and Analysis Unit, Gulf reconciliation and its repercussions on the region, Strategic Thought Center for Studies.
29) Muhammad Ahmed Abu Al-Rub, The Role of Al-Jazeera Channel in Shaping the International Relations of the State of Qatar, Master's Thesis (Unpublished), Postgraduate Studies, Birzeit University, Palestine, 2008.
30) Muhammad Bassiouni, Qatar: Incomplete Sovereignty, Democracy Magazine, Volume 21, Issue 81, Al-Ahram Foundation, 2021.
31) Muhammad Maqrouf, Regional and International Variables and their Impact on the Cooperation Council for the Arab Gulf States, doctoral thesis (unpublished), Faculty of Law, University of Algiers, 2016.
32) Muhammad Sadiq Muhammad Ismail, The Gulf Cooperation Council in the Mizan, Dar Al-Ulum, 2010.
33) Muhammad Salah Mahmoud, Isolation in Saudi Foreign Policy towards Qatar, Journal of Preliminary Studies, Issue 81, University of Mosul, 2020.
34) Munther Ahmed Zaki, Qatari politics in light of Arab political transformations 2003-2012, Master's thesis (unpublished), Faculty of Arts and Human Sciences, Al-Azhar University - Gaza, 2014.
35) Mustafa Ibrahim Salman Al-Shammari, The causes of the Gulf crisis in 2017 and its regional and international dimensions, Journal of the College of Law and Political Science, University of Baghdad, Volume 9, No. 32, 2020

36) Nazim Al-Jasour, The Problem of Borders in the Arab World, A Study of Political Conflicts and Arab Border Disagreements, Majdalawi Publishing House, Amman, 2001, 1st edition.
37) Rasha Abdel Khaleq, 1995, the real beginning of the crisis between Qatar and the Gulf, Sada El Balad website, 6/5/2017.
38) Rawan Kanaan, Saudi-Qatari relations between cooperation and collision (1971-2014), Master's thesis (unpublished), Faculty of Law and Political and Administrative Sciences, Lebanese University, 2017.
39) Sabah Kazeez, The role of Qatar's foreign policy in the current Arab movement 2010-2014, Master's thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Sciences, Mohamed Khedir University-Biskra, 2015.
40) Sadiq Abdullah Al-Sheikh, Turkish-Qatari Relations, Foreign Policy and Regional Security 2002-2020, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2021.
41) Salah Zein al-Din, The Siege of Qatar: Between Legal Justice and Political Arbitrariness, International Journal of Law, Volume 7, Issue 4, Qatar University, 2018.
42) Samar Sahqi and Linda Taroudi, The Current Gulf Crisis: Causes and Repercussions, Qatar-Saudi Arabia-UAE-Bahrain-Egypt, Academic Book, Work, 2019.
43) Sami Revell, Qatar and Israel's secret relations file, translated by Muhammad Al-Buhairi, Al-Jazeera Al-Ward Library, digital book, 2011.
44) Samia Baybars, Gulf reconciliation and the future of Gulf region security, Arab Affairs Magazine, Issue 185, Cairo, 2021.
45) Sarah Jabbar Karim, The Regional Role of the State of Qatar in the Middle East: A Study in Political Geography, Master's Thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Al-Muthanna University, 2016.
46) Sayed Ghoneim, Fingers on the Trigger and the National Security Strategies of Major Powers and Their Impact on the Middle East, Dar Safafa, Giza, 2021.
47) The crisis in Gulf relations in the causes and motives of the campaign against Qatar, published by the Political Studies Unit at the Arab Center for Studies, Tarfa Street, Qatar, 2017.
48) The effects of the Gulf crisis on regional balances, Al Jazeera Center for Studies, 2017.
49) The future of the Gulf Cooperation Council and its impact on Arab national security, Research Papers of the First International Scientific Conference for Strategic Studies, University of Karbala 2019, Part 1.
50) The official website of the Organization of Islamic Cooperation, the Ninth Session of the Islamic Summit Conference, Peace and Development Session "Al-Aqsa Intifada" November 12-13, 2000.
51) Zainab Abbas Hassan, The history of the Iranian nuclear file and its repercussions on relations with the United States of America and the security of the Arab region until 2013, Basra Journal of Arts, Issue 4, 202.
52) Zainab Alloush, The Gulf Crisis of 2017 and its Impact on the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Master's Thesis (unpublished), Kasdi Meriah University - Ouargla, Faculty of Law and Political Sciences, 2018.